S

UN LIBRARY

MAY 16 1991

UN/SA COLLECTION

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.
GENERAL

S/22599
14 May 1991

ORIGINAL : ARABIC

رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ وموجهة
الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم
للعراق لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، لي الشرف أن أرفق لسيادتكم رسالة السيد احمد حسين وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٩١ حول مقترح نشر الشرطة المدنية لمساندة عمليات الإغاثة للامم المتحدة في شمال العراق .

ساكون ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة وضميمتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) الدكتور عبد الامير الانباري
السفير
الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٢ أيار/مايو ١٩٩١
وموجهة الى رئيس مجلس الامن من
وزير خارجية جمهورية العراق

أبلغتنا الولايات المتحدة الامريكية عن طريق ممثلها الدائم لدى الامم المتحدة في لقاء تم بينه وبين ممثلنا الدائم صباح يوم ١٠ أيار/مايو ١٩٩١ ، عن قلقها للمعلومات التي وصلتها عند مقابلة الرئيس الامريكي للامين العام للامم المتحدة يوم ٩ أيار/مايو الذي أبلغه بفشل مهمة السيد ماراك كولدنغ وعدم قبول العراق لمقترح الامين العام "بشأن نشر الشرطة المدنية لمساعدة عمليات الإغاثة للامم المتحدة في شمال العراق" . وقد تضمنت الورقة التي قرأها الممثل الدائم للولايات المتحدة ، من بين ما تضمنت ، النقاط الآتية التي قال عنها انها تمثل رد فعل الادارة الامريكية :

"أخذا بنظر الاعتبار القرار ٦٨٨ فإن الحكومة العراقية يجب أن تفهم بأن المجتمع الدولي مصمم على توفير الحماية الضرورية والامن للاجئين في العراق وفقا لما عبر عنه القرار المذكور الذي يجب على العراق الامتثال له" .

"ان على العراق أن يبرهن على صدق نواياه بأن يوفر للامم المتحدة كل الآليات الضرورية لضمان السلامة الكاملة للعملية وحمايتها وبأن يتحرك العراق سريعا مع الامين العام وممثليه بالشكل المناسب لتنفيذ هذه المهمة . إن الولايات المتحدة تذكّر العراق بأن توفير آلية حماية العملية الانسانية في العراق سيمكن الامم المتحدة من أن تكون في موقف لإنجاح تلك العملية مما سيساعد على إنهاء مهمة قوات التحالف الانسانية في شمال العراق من أجل إنجاز الهدف الذي أبلغ العراق كتابيا بأنها ترغب في إنجازه" .

يتضح مما تقدم ان الولايات المتحدة الامريكية تتعامل مع الموضوع وكأنها تتكلم باسم مجلس الامن والمجتمع الدولي وكأن قرار مجلس الامن رقم ٦٨٨ قد أصبح غطاء يجيز المساس بسيادة العراق وسلامته الاقليمية والتدخل في شؤونه الداخلية . ان الولايات المتحدة والدول الاوروبية المتعاونة معها ، كبريطانيا وفرنسا وهولندا ، جاءت بقواتها المسلحة الى شمال العراق مدعية أن القرار رقم ٦٨٨ يخولها القيام

بمثل هذا التدخل العسكري السافر في شؤون العراق الداخلية وخرق سيادته الاقليمية . ان هذا الادعاء هو أبعد ما يكون عن الحقيقة ، فالقرار لا يمنح أي طرف مثل هذا التخويل ، بل ان العملية برمتها تشكل خرقا فاضحا للمبدأ الاساسي الذي تقوم عليه منظمة الامم المتحدة وهو "مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها" .

من الواضح أيضا أن هذه الدول الغربية قد لجأت الى تطوير الطرق والاساليب التي مارستها خلال تاريخها المعروف في المنطقة لتدعي الآن أنها تستخدم قوة السلاح والتدخل في الشؤون الداخلية لأغراض الإغاثة الإنسانية . وعلاوة على ذلك فإن موقف الولايات المتحدة والدول المتعاونة معها يكشف مرة أخرى عن الازدواجية في المفاهيم التي تتعامل بها تلك الدول لخدمة أهدافها السياسية . ان الذين تركوا مدنهم وقراهم من شمال العراق هم أبناء شعب العراق وان اهتمام العراق بإعادتهم الى مدنهم وقراهم وتأمين احتياجاتهم أمر طبيعي ومن الواجبات الرئيسية للسلطات الحكومية . لكن القوى والدول التي تبدي الحرص على أمن هؤلاء العراقيين وسلامتهم هي نفس الدول التي قامت بقصفهم وقصف منشآتهم المدنية وحرمانهم من الغذاء والدواء وهي الدول نفسها التي لا تزال تفرض الحصار على الشعب العراقي بأكمله والذي يعيش أربعة ملايين نسمة منهم في مدينة بغداد وحدها ويعانون يوميا من شحة المواد والحاجات الإنسانية للحياة .

ان السلطات العراقية اتخذت جميع الإجراءات اللازمة وبجميع امكاناتها من أجل إعادة النازحين الى قراهم وبيوتهم وعودة الحياة الطبيعية في المنطقة الشمالية ، بما في ذلك العفو الصادر بحق العصاة الذين قاموا بأعمال الشغب والتدمير ، ومن أجل توفير الأجواء اللازمة لعودة الجميع بأمان الى مناطق سكناهم . وقد عاد العدد الاكبر من النازحين فعلا دون أية حوادث .

ومن المعروف ان عشرات الآلاف من العائدين كانوا من المناطق التي لا توجد فيها قوات التحالف في حين لم يعد عدد يذكر في المناطق التي توجد فيها تلك القوات .

ان هناك بعض الدول التي تحتفظ بهؤلاء النازحين لأغراض سياسية مريبة وذلك يقع خارج مسؤولية السلطات العراقية .

أما العراق فقد أبدى تعاونا كاملا مع الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى لإغاثة المهجرين وتأمين عودتهم الى ديارهم . وقد تم التوقيع على اتفاقية مذكرة تفاهم بتاريخ ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ مع المندوب التنفيذي للأمين العام الامير صدر الدين أغا خان لتنظيم جهود الوكالات الدولية المعنية وفعالياتها في تقديم العون المطلوب وبالتعاون مع السلطات والمنظمات الإنسانية في العراق .

ان الولايات المتحدة والدول المتعاونة معها تعرف حق المعرفة انها بتدخلها المسلح في شمال العراق إنما تقوم بعمل يخرق سيادة العراق ويشكل تدخلا في شؤونه الداخلية كما يخرق مبادئ ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون والاعراف الدولية . وهي تحاول الآن أن تفرض الامر الواقع على العراق ثم توفر غطاء الشرعية لاعمالها اللاقانونية بدفع مجلس الامن لتبني المواقف الامريكية . وما المطالبة الامريكية الحالية لنشر ما يسمى بالشرطة "المدنية" محل القوات الامريكية والغربية الاخرى في شمال العراق الا مثال آخر لهذا النهج الجديد في استغلال الامم المتحدة القائم على منطق القوة . وقد اتضح لنا الآن انه كلما قبل العراق بقرارات مجلس الامن وأبدى استعداده وتحمل مسؤولياته لتنفيذ أحكامها كلما أثارت هذه الدول مشاكل جديدة استهدافا منها للمزيد من التعرض لسيادة العراق وسلامته الاقليمية وكثرت محاولاتها للتدخل في الشؤون الداخلية . ونأمل من أعضاء مجلس الامن أن يعوا حقيقة نوايا الولايات المتحدة الامريكية والدول المتعاونة معها وان يضعوا حدا للتدخل في الشؤون الداخلية واستعمال المجلس والامم المتحدة كغطاء لتلك التدخلات .

ارجو تأمين توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الامن وتفضلوا بقبول وافر الاحترام .

احمد حسين
وزير خارجية جمهورية العراق

- - - - -